

إقرار المجلس المنتخب لدستور 2002 شرط للعدول عن الموقف

الديمقراطيون والإسلاميون الشيعة يعلنون مقاطعة الانتخابات



عبدالرحمن التميمي يجيب على سؤال مندوب «الوسط»

أوساط «التجمع»، كما أشاعت بعض المصادر، قال ممثله حسن العالبي: «إن رسول (الجشي) متواجد في لندن، وأن موقف التجمع ثابت، واتخذ بطريقة ديمقراطية، إذ تم عمل استبيان اتضح منه أن 71٪ من الأعضاء لا يؤيدون المشاركة في الانتخابات». ورد التميمي على ملاحظات حول التنسيق الذي لم يشمل قطاع المستقلين والتيار الإسلامي السني قائلا: «وجهنا الدعوة إلى الجهات الأخرى، لكن جمعيته «الشورى» والأصالة» لم تتجاوبا ويبدو أنهما لا يريدان التنسيق». وداخل المحفوظ خلال المؤتمر الصحافي مؤكداً أن مصداقية المعارضة تكمن في التزامها بنوابتها، والقبول بالوضع الحالي يخل بهذه الثوابت».

وعن برنامج المعارضة خلال المرحلة القادمة، قال الشيخ على سلمان أنه «سيتم شرح وجهات النظر إلى قطاعات الشعب المختلفة» مشدداً على «احترام المواقف الداعية إلى المشاركة»، وعلى وحدة الموقف داخل مفاصل التيار الشيعي، بما في ذلك المراجع الدينية. وعلق سلمان على استفسار بخصوص فقدان البرلمان للتوازن بين الطوائف إذا قاطعت «الوفاق» الانتخابات قائلا: «ما يهمني ليس وصول هذا اللون أو ذاك، وإنما وجود نظام انتخابي عادل يستطيع أن يطوّر التجربة». وردا على سؤال «الوسط» عن غياب رئيس التجمع القومي الديمقراطي عن المؤتمر الصحافي، وإن كان ذلك يعكس تردداً في

المضاد، وإدارة الاختلاف في وجهات النظر بأسلوب حضاري وسلمي... بما يصون الاستقرار والسلم الاجتماعي».

غير الدستورية وغير العادلة التي كرس التمييز وعدم المساواة بين المواطنين، ودعا إلى «نيل أي شكل من أشكال العنف أو العنف

وشدد البيان خصوصاً على رفض وجود «مجلس معين مساو في العدد للمجلس المنتخب، يشارك معه في تولى مهام التشريع مناصفة، مما أدى إلى الانقاص من سلطة الشعب في التشريع والرقابة، وأدى إلى إفراغ نظامنا الدستوري من أهم مبادئه الديمقراطية، وهو أن الشعب مصدر السلطات جميعاً، ومبدأ الفصل بين السلطات».

كما أكدت الجمعيات الأربع في بيانها المشترك، الذي تلى في المؤتمر الصحفي وخلا من توقيع أي فصل من التيار الإسلامي السني والشخصيات المستقلة، على «التمسك بالنظام السياسي القائم... وميثاق العمل الوطني، والعمل على زيادة الحقوق المقررة في دستور 1973، ودعم مسيرة الإصلاح بقيادة صاحب العظمة، وتأييد التحول إلى مملكة دستورية، والحفاظ على أجواء الانفتاح السياسي العام في البلاد... وتعزيز الوحدة الوطنية، والمساهمة الإيجابية في كل ما يخدم الوطن».

وطالب البيان «بالغاء القوانين



حسن العالبي

ميثاق العمل الوطني ونصوصه». واستخدم البيان صيغة «الدستور الجديد (الذي ألغى وحذف الكثير من الأحكام الجوهرية المقررة بموجب الدستور الخافذ وقت التصويت على الميثاق».

«ممارسات الحكومة خلال الفترة السابقة لم تعزز الثقة (...). وبالتالي نطالب بتطمينات من خلال مراسيم، وليس كلاماً شفويًا، ونتمنى أن يتم ذلك قبل فتح باب الترشيح للانتخابات في 14 سبتمبر / أيلول الجاري». وشارك في المؤتمر الصحافي - الذي حضرته وسائل إعلام محلية وعالمية - رئيس جمعية «العمل» عبدالرحمن التميمي، ورئيس جمعية «الوفاق» الشيخ علي سلمان، ونائب رئيس «التجمع القومي» حسن العالبي، ورئيس اللجنة التحضيرية لـ «العمل الإسلامي» الشيخ محمد المحفوظ. وفي بداية المؤتمر تلا التميمي بيان الجمعيات الذي اعتبر التعديلات الدستورية التي جرت «بارادة ملكية» في 14 فبراير الماضي بأنها انتقصت «العديد من الحقوق المقررة في دستور 1973»، وجاءت «مخالفة لبعض مبادئ

الماحوز - عباس بوصفوان

□ أعلنت أربع جمعيات معارضة، تمثل الديمقراطيين والإسلاميين الشيعة، عن مقاطعتها أول انتخابات نيابية تجرى في البحرين منذ عام 1973، مبررة ذلك بعدم تجاوب الحكومة مع «محاولات الجمعيات لخلق حوار بشأن الكثير من المسائل... وعلى رأسها الإشكالية الدستورية».

وجاء في بيان أصدرته كل من: جمعية العمل الوطني الديمقراطي، وجمعية الوفاق الوطني الإسلامية، وجمعية التجمع القومي الديمقراطي، وجمعية العمل الإسلامي (تحت التأسيس) أن هذه المقاطعة تجيء «لتمنع تفسير المشاركة (في الانتخابات النيابية المقررة إجرائها في 24 أكتوبر/ تشرين الأول المقبل) على أنها إقرار من جانبها بالأحكام الدستورية التي لا أساس لها في الميثاق، أو تفسيرها بأنها موافقة على ما تم سلبه من حقوق شعبية أصيلة، وما تلاها من قوانين حدت من مساحة العمل الديمقراطي». وأكدت الجمعيات على استعدادها لمراجعة موقفها (والمشاركة في الانتخابات) إذا تمت الاستجابة للمطالب الشعبية المشروعة» التي يعث بها في أكثر من خطاب «إلى صاحب العظمة، كان آخرها الخطاب الذي ضمنته اقتراحها القاضي بتحديد فترة زمنية مدتها ستة أشهر يتولى خلالها المجلس المنتخب مناقشة وإقرار دستور 2002، كما تضمن طلبنا إلغاء النص الخاص في المرسوم بقانوني مجلس الشورى والنواب، القاضي بمنع الجمعيات السياسية من المشاركة في الحملة الانتخابية».

وفي سؤال وجهته «الوسط» عما إذا كانت المعارضة تكفي بأن تقدم الحكومة تطمينات شفوية على غرار التصريحات التي أدق بها مسئولو الحكومة قبيل التصويت على ميثاق العمل الوطني في فبراير/ شباط 2001، قال رئيس جمعية «العمل»: إن

... و40 رجل دين يوقعون عريضة تدعو إلى «المقاطعة»

الوسط - فاطمة الحجري

□ رفع أكثر من أربعين خطيباً وعالمًا من رجال الدين البحرينيين عريضة دعا فيها إلى مقاطعة الانتخابات البرلمانية المقبلة في أكتوبر/ تشرين الأول المقبل.

وعلمت «الوسط» إن العريضة التي رفعت أواخر أغسطس / آب الماضي إلى عدد من القيادات الدينية البارزة دعت صراحة إلى مقاطعة الانتخابات البرلمانية المقبلة على اعتبار إنها تقوم على «أسس باطلة» ولا تستند إلى الدستور وميثاق العمل الوطني.

وبحسب البيان الذي صدر في الثاني من سبتمبر/ أيلول

الجاري، فإن الانتخابات البرلمانية المقبلة «تلغي ما نص عليه الدستور وميثاق العمل الوطني من جانب السلطة وتتصل من التعهدات التي قطعت للشعب وتفرض دستوراً جديداً يفتقر للتأييد الشعبي».

وجاء في البيان: «إن الاستمرار في إتباع سياسة التغيير في التركيبة السكانية في البحرين والاستمرار في نهج تكريس التمييز الطائفي، ووضع أفعال محكمة أمام أي عملية تغيير داخل المجلس المزمع إنشاؤه، كلها ممارسات تدعو إلى مقاطعة الانتخابات». وقال الشيخ سيد عقيل الموسوي الساري لـ «الوسط»: «إن العريضة التي وقّع عليها 42 رجل دين هدفت إلى إيصال

وجهة نظر واضحة وجليّة تعبّر عن وجهة نظر جماهير غفيرة من الشعب ارتأت عدم المشاركة في الانتخابات البرلمانية المقبلة».

ويحسب الساري فإن العريضة رفعت إلى الشيخ عيسى قاسم والشيخ سيد عبدالله الغريفي والشيخ حسين نجاتي لتعبّر عن وجهة نظر باقي العلماء وتدعوهم إلى اتخاذ قرار نهائي بشأن مقاطعة المشاركة في الانتخابات البرلمانية. وأضاف: «العلماء الذين وقّعوا على عريضة المقاطعة ينتظرون القرار النهائي من القيادات الدينية سواء كان القرار في صالح المشاركة أو عدمها أو حتى الاكتفاء بالصمت الذي يعبّر بدوره عن الإجماع عن التصويت والانتخاب».